



Fédération des Chambres Marocaines  
de Commerce d'Industrie et de Services

جامعة الغرف المغربية  
للتجارة والصناعة والخدمات

مقترح تعديلات جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات  
مشروع قانون المالية رقم 70.19  
للسنة المالية 2020



مشروع قانون المالية  
Projet de loi de finances  
2020

مشروع القانون المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، لم يخرج عن السياق العام لسابقه، حيث تميز كما هو الحال لباقي القوانين المتعلقة بقانون المالية بغياب الجراءة في إجراء ما وعدت به الحكومة سابقا فيما يتعلق بتنزيل الإصلاحات الضريبية على أرض الواقع،

فرغم التنصيص على مجموعة من التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، إلا أن مجموعة كبيرة منها لم تفعل، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى القول ما جدوى عقد ندوة وطنية بوسائل لوجيستكية وموارد مالية كبيرة إن لم نفرغ توصياتها ونفعلها على أرض الواقع، وهو ما يستوجب ويتطلب منا مستقبلا خلق لجان لمتابعة وتقييم تفعيل توصيات أي مناظرة أو سياسة تهم قطاعا من القطاعات.

قد حاولت المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات لسنة 2019 ملامسة ذلك الشق المتعلق بعدالة النظام الضريبي، وقد تمحورت توصياتها على ضرورة إيجاد توازن في هيكلية الموارد الجبائية بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة قصد تحقيق العدالة الضريبية المنشودة، وذلك عبر خلق توازن في تضريب عناصر رأس المال والعمل. بالإضافة إلى مراجعة الضريبة على الدخل، وضرورة تحقيق العدالة الجبائية بالنسبة للأشخاص الذاتيين الخاضعين لهذه الضريبة بغض النظر عن مصادر دخلهم (دخول العمل أو رأس المال)، والاستمرار في عقلنة أسعار هذه الضريبة لاسيما مراجعة أسعارها الإبرائية وجدول أسعارها التصاعدي، وهو الأمر الذي لم يفعل لحد اليوم.

زيادة على أن مشروع قانون مالية 2020 ، تضمن مجموعة من الإجراءات المرتبطة بإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، إلا أنه ولحد الساعة ورغم مرور مجموعة من قوانين المالية انطلاقا من سنة 2013 إلى سنة 2020، لم يتم التنصيب على ضرورة إصلاح النظام الجبائي المحلي، هذا الأخير الذي يشكل أداة مهمة في تمويل خزينة الجماعات الترابية، ويشكل نقطة أساسية من أجل إنجاح الجهوية المتقدمة، فبالرغم من أن من بين توصيات المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات في باب “ورش الجهوية المتقدمة، التنمية المحلية والجبايات” تضمنت اقتراح تنظيم يوم وطني مخصص للجبايات المحلية، إلا أن هذا الأمر لم يرى ، الأمر الذي ندعوا معه الحكومة إلى الإسراع بتنظيم هذا اليوم الوطني، والإسراع بإصلاح نظام جبايات الجماعات المحلية المؤطر بالقانون رقم 47.06 الذي أبان عن محدوديته وضعف موارده.

يظل مفهوم «كثرة الضرائب تقتل الضرائب» حاضرا باستمرار، ذلك أننا لا حظنا خلال مشروع القانون المالي، تراجعاً من قبل الحكومة عن المكاسب الجبائية التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية، بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في أفق رسم مخطط جبائي طويل الأمد، من خلال زيادات في معدل التضريب على الشركات. وأود الإشارة إلى استمرار غموض أهداف بعض التحفيزات الجبائية، خصوصا الموجهة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة. وتعزز هذه المؤشرات جميعها، توقعات بتطور العائدات الجبائية على المدى القصير، مقابل تنامي حالات الغش والتملص الضريبيين خلال السنوات المقبلة.

التعديل رقم : 1

المادة 3- I

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (ي) المواد الأولية الأساسية التي تدخل في صناعة النسيج والجلد. ؛</p>	<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (ي) المواد الأولية الأساسية التي تدخل في صناعة النسيج والجلد. ؛</p>	<p>تشجيع قطاع النسيج والجلد الوطني.                      يعد هذا القطاع وبحق قطاعا واعدة بإمكانه تقديم الشيء الكثير ودعم برنامج التسريع الإقتصادي.                      تخفيض الرسوم على المواد الأولية التي تدخل في صناعة الملابس وما يماثلها واعتماد إجراءات تدعم المنتج المحلي وذلك بهدف ديمقراطية ولوج المواطن للألبسة</p>

التعديل رقم : 2

المادة 3- I

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (و) المركبات المهنية النفعية التي يقل عمرها عن 5 سنوات وتصل حمولتها من 3 طن الى 6 طن .</p>	<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (و) المركبات المهنية النفعية التي يقل عمرها عن 5 سنوات وتصل حمولتها من 3 طن الى 6 طن ؛</p>	<p>التخفيض من الرسوم و واجبات التعشير على استيراد المركبات المهنية النفعية التي يقل عمرها عن 5 سنوات وتصل حمولتها من 3 طن الى 6 طن . نظرا لأهميتها في دعم أنشطة الصناعات والحرفيين.</p>

التعديل رقم : 3

المادة 3- I

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

النص كما جاء في المشروع	التعديل المقترح	تبرير التعديل
<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (س) الثلجات التي تجرها العربات؛</p>	<p>الفصل 164. -1- تستورد خلافا لأحكام الفصل 3 وبمعزل عن أحكام الفصل 5 أعلاه.....الرسوم:                      (أ) البضائع.....                      .....                      (ذ) الوقود.....                      (ر) لحوم الدواجن والأبقار والأغنام المستوردة من طرف القوات المسلحة الملكية أو لفائدتها؛                      .....                      (س) الثلجات التي تجرها العربات؛</p>	<p>-تخفيض التعريفات الجمركية بالنسبة لاستيراد الثلجات التي تجرها العربات، على اعتبار ان الانتاج المحلي لا يستجيب للشروط المطلوبة.</p>

التعديل رقم : 4  
مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

النص الأصلي (مادة لم ترد في المشروع)	التعديل المقترح	تبرير التعديل
الفصل 282: يقصد من التهرب : -1..... -2..... -3..... -4.....	الفصل 282: يقصد من التهرب : -1..... -2..... -3..... -4. عدم الإدلاء بالوثائق الثبوتية المتعلقة حصرا بالحمولة ونوع السلعة.	بالنسبة لمراقبة الجمارك لحمولات الشاحنات على الطرق، تم اقتراح تعديل يجعل هذه المراقبة تقتصر على الحمولة ونوع السلعة وليس الفاتورة التي يجب ان تراقب في المصدر باعتبارها وثيقة محاسبية.

التعديل رقم : 5  
**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة 10- التكاليف القابلة للخصم	المادة 10- التكاليف القابلة للخصم <u>يخصم من وعاء الضريبة على الشركات</u> <u>لفائدة المقاولات الصناعية مبلغ المون من</u> <u>أجل الاستثمار (provisions pour</u> <u>investissement) ، 50 في المائة</u> <u>من ناتج الشركات على أن يتم تحويل هذه</u> <u>المون إلى استثمار خلال الست سنوات</u> <u>الموالية.</u>	-تخصيص 50 في المائة من ناتج الشركات كمؤونة الاستثمار provision d'investissement واعفائه من التضريب كما كان سابقا، باعتبار ذلك وسيلة لتشجيع الاستثمار



التعديل رقم : 6

المادة 7 : البند -I-

المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
	المادة 11.- التكاليف غير القابلة للخصم -I-	المادة 11.- التكاليف غير القابلة للخصم -I-
السقف المحدد حاليا يبقى معقول. إجراء من شأنه التضييق على شريحة واسعة من المهنيين.	..... .... II.- لا يخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة إلا في حدود <u>عشرة آلاف (10.000)</u> درهم عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود <u>مائة ألف (100.000)</u> درهم عن كل شهر وعن كل مورد، النفقات المترتبة على التكاليف المشار إليها في المادة 10(I-ألف- و-باء- و-هاء-) أعلاه ولم يثبت تسديد مبلغها بشيك.....	..... .... II.- لا يخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة إلا في حدود خمسة آلاف (5000) درهم عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود خمسين ألف (50.000) درهم عن كل شهر وعن كل مورد، النفقات المترتبة على التكاليف المشار إليها في المادة 10(I-ألف- و-باء- و-هاء-) أعلاه ولم يثبت تسديد مبلغها بشيك.....

التعديل رقم : 7  
**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع																		
<p>اعادة التوازن لأسعار                      الضريبة وتخفيف الضغط                      على صغار الملزمين من                      الحرفيين والتجار                      والصناع</p>	<p>المادة 19.- سعر الضريبة                      I.- السعر العادي للضريبة                      تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي :                      ألف- بالأسعار التصاعدية المبينة في الجدول                      التالي:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>السعر</th> <th>مبلغ الربح الصافي بالدرهم</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>7,5%</td> <td>-يقبل أو يساوي 300 000</td> </tr> <tr> <td>12,5%</td> <td>-من 300 001 إلى 600 000</td> </tr> <tr> <td>17,5%</td> <td>-من 600 001 إلى 1 000 000</td> </tr> <tr> <td>31%</td> <td>-يفوق 1 000 000</td> </tr> </tbody> </table> <p>غير أنه يحدد في %17.50 السعر المطبق على                      الشريحة التي يفوق فيها مبلغ الربح الصافي                      1.000.000 درهم بالنسبة:                      1°- للمنشآت المصدرة المنصوص عليها في المادة 6                      (I-باء-1°) أعلاه؛                      .....                      .....                      8°- للمستغلات الفلاحية المنصوص عليها في المادة 6                      (II-جيم-5°) أعلاه.                      باء-.....</p>	السعر	مبلغ الربح الصافي بالدرهم	7,5%	-يقبل أو يساوي 300 000	12,5%	-من 300 001 إلى 600 000	17,5%	-من 600 001 إلى 1 000 000	31%	-يفوق 1 000 000	<p>المادة 19.- سعر الضريبة                      I.- السعر العادي للضريبة                      تحتسب الضريبة على الشركات كما يلي :                      ألف- بالأسعار التصاعدية المبينة في الجدول                      التالي:</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>السعر</th> <th>مبلغ الربح الصافي بالدرهم</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>10%</td> <td>-يقبل أو يساوي 300 000</td> </tr> <tr> <td>17,5%</td> <td>-من 300 001 إلى 1 000 000</td> </tr> <tr> <td>31%</td> <td>-يفوق 1 000 000</td> </tr> </tbody> </table> <p>غير أنه يحدد في %17.50 السعر المطبق على                      الشريحة التي يفوق فيها مبلغ الربح الصافي                      1.000.000 درهم بالنسبة:                      1°- للمنشآت المصدرة المنصوص عليها في المادة 6                      (I-باء-1°) أعلاه؛                      .....                      .....                      8°- للمستغلات الفلاحية المنصوص عليها في المادة 6                      (II-جيم-5°) أعلاه.                      باء-.....</p>	السعر	مبلغ الربح الصافي بالدرهم	10%	-يقبل أو يساوي 300 000	17,5%	-من 300 001 إلى 1 000 000	31%	-يفوق 1 000 000
	السعر	مبلغ الربح الصافي بالدرهم																		
	7,5%	-يقبل أو يساوي 300 000																		
	12,5%	-من 300 001 إلى 600 000																		
	17,5%	-من 600 001 إلى 1 000 000																		
31%	-يفوق 1 000 000																			
السعر	مبلغ الربح الصافي بالدرهم																			
10%	-يقبل أو يساوي 300 000																			
17,5%	-من 300 001 إلى 1 000 000																			
31%	-يفوق 1 000 000																			

<p>توسيع معدل التضريب على شركات التأمين والابناك والمحدد في 37 في المائة ليشمل شركات الاتصالات، الاسمنت، المحروقات، ألعاب الحظ، الكازينوهات والملاهي الليلية، على اعتبار ان هذه القطاعات تحقق ارباح صافية مرتفعة</p>	<p>..... 8- للمستغلات الفلاحية المنصوص عليها في المادة 6 (II-جيم-5) أعلاه. باء-بسر 37% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين <u>وشركات استيراد وتوزيع</u> <u>المحروقات شركات الاتصالات،</u> <u>الاسمنت، ألعاب الحظ، الكازينوهات</u> <u>والملاهي الليلية.</u> II- الأسعار النوعية للضريبة.....</p>	<p>II- الأسعار النوعية للضريبة .....</p>
--	---	--

التعديل رقم : 8

المادة 7 : البند -I-

المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
دعم القدرة الشرائية وتخفيف الضغط الضريبي ولو نسبيا على الطبقة المتوسطة. دعم التشغيل	<p>المادة 73.- سعر الضريبة I.-جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل:</p> <p>- شريحة الدخل إلى غاية <b>36.000</b> درهم معفاة من الضريبة؛</p> <p>- <b>8%</b> بالنسبة لشريحة الدخل من 36.001 إلى 50.000 درهم؛</p> <p>- <b>15%</b> بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛</p> <p>- <b>25%</b> بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛</p> <p>- <b>30%</b> بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى <b>240.000</b> درهم؛</p> <p>- <b>38%</b> بالنسبة لما زاد على ذلك.</p> <p>II.- أسعار خاصة</p>	<p>المادة 73.- سعر الضريبة I.-جدول حساب الضريبة يحدد على النحو التالي جدول حساب الضريبة على الدخل:</p> <p>- شريحة الدخل إلى غاية 30.000 درهم معفاة من الضريبة؛</p> <p>- 10 % بالنسبة لشريحة الدخل من 30.001 إلى 50.000 درهم؛</p> <p>- 20 % بالنسبة لشريحة الدخل من 50.001 إلى 60.000 درهم؛</p> <p>- 30 % بالنسبة لشريحة الدخل من 60.001 إلى 80.000 درهم؛</p> <p>- 34 % بالنسبة لشريحة الدخل من 80.001 إلى 180.000 درهم؛</p> <p>- 38 % بالنسبة لما زاد على ذلك.</p> <p>II.- أسعار خاصة</p>

التعديل رقم : 9

**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

النص الأصلي	التعديل المقترح	تبرير التعديل
<p>المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية</p> <p>I – يخصم ما قدره ..... حسب مدلول II من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن درهما. ....</p>	<p>المادة 74: الخصم عن الأعباء العائلية</p> <p>I – يخصم ما قدره ..... حسب مدلول II من هذه المادة. غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن درهما. ....</p> <p>الرفع من نسبة الخصم لاسترجاع الضريبة على الدخل بالنسبة للسكن من 10 في المائة الى 15 في المائة.</p>	<p>دعم القدرة الشرائية وتخفيف الضغط الضريبي ولو نسبيا على الطبقة المتوسطة. عن طريق دعم الحق في تملك السكن ودعم الترقى الاجتماعي</p>

التعديل رقم : 10  
**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

تبرير التعديل	التعديل المقترح	النص الأصلي
<p>يبغي التروي في تنزيل هذه المادة لأننا نحتاج الثقة لتوسيع الوعاء الضريبي</p>	<p>المادة 82- الإقرار السنوي بمجموع الدخل                      .....-I                      يجب أن يتضمن الإقرار:                      .....                      6-.....وعنوانه ورقم تعريفه الضريبي.                      يجب أن يشفع الإقرار.....المنصوص المتخذة لتطبيقها وبيان للمبيعات عن كل زبون خاضع للرسم المهني على أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.                      .....-II</p>	<p>المادة 82- الإقرار السنوي بمجموع الدخل                      .....-I                      يجب أن يتضمن الإقرار:                      .....                      6-.....وعنوانه ورقم تعريفه الضريبي.                      يجب أن يشفع الإقرار.....المنصوص المتخذة لتطبيقها وبيان للمبيعات عن كل زبون خاضع للرسم المهني على أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة.                      .....-II</p>

التعديل رقم : 11

المادة 7 : البند -I-

المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
الملائمة مع الإعفاءات الضريبية كتلك المتعلقة بالضريبة على الشركات (القطاع الصناعي) والضريبة المهنية. إجراء من شأنه دعم الاستثمار وتمكين المقاولات الناشئة من تطوير أنشطتها في أفق استثماري معقول (5 سنوات)	المادة 92.-. الإعفاء مع الحق في الخصم I.-. تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: ..... ..... 6- أموال الاستثمار التي يجب أن تقيد في حساب للأصول الثابتة وتخول الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه ، إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، خلال مدة <u>خمسين</u> (50) شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في مزاولة نشاطها ، باستثناء العربات 2المقتناة من قبل وكالات تأجير السيارات. .....	المادة 92.-. الإعفاء مع الحق في الخصم I.-. تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: ..... ..... 6- أموال الاستثمار التي يجب أن تقيد في حساب للأصول الثابتة وتخول الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه ، إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، خلال مدة ستة و ثلاثين (36) شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في مزاولة نشاطها ، باستثناء العربات 2المقتناة من قبل وكالات تأجير السيارات. .....

التعديل رقم : 12  
المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص الأصلي (غير واردة في المشروع)
	<p>المادة 127.- الاتفاقات والمحرمات الخاضعة للتسجيل I.- التسجيل الإجباري تخضع وجوبا لإجراء التسجيل، شكلي، عديمة القيمة : ألف- جميع الاتفاقات.....والمتعلقة بما يلي : 1°-التقويات بين الاحياء..... ..... 4°- الإيجار والتخلي عن.....أو الأصول التجارية. باء- جميع المحرمات العرفية أو الرسمية المتعلقة بما يلي : ..... .....</p>	<p>المادة 127.- الاتفاقات والمحرمات الخاضعة للتسجيل I.- التسجيل الإجباري تخضع وجوبا لإجراء التسجيل، شكلي، عديمة القيمة : ألف- جميع الاتفاقات.....والمتعلقة بما يلي : 1°-التقويات بين الاحياء..... ..... 4°- الإيجار والتخلي عن.....أو الأصول التجارية. باء- جميع المحرمات العرفية أو الرسمية المتعلقة بما يلي : ..... .....</p>





<p>يروم هذا التعديل إعفاء محركات ذات المنفعة الاجتماعية والاقتصادية من واجبات التسجيل</p>	<p>-تخفيض نسبة الضريبة على بيع الاصل التجاري الى 1 في المائة بدل 6 في المائة على جميع المبيعات التي لا تتجاوز 500 الف درهم.</p>	<p>3- الاحكام القضائية والمحررات..... .....</p>
---	---	---

التعديل رقم : 13

**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
يروم هذا التعديل إعفاء محررات ذات المنفعة الاجتماعية والاقتصادية من واجبات التسجيل	المادة 129.-. الإعفاءات تعفى من واجبات التسجيل : I.-..... ..... III.-. المحررات ذات المنفعة الاجتماعية : 1°-..... ..... 10°- العقود المتعلقة بنشاط وعمليات: - مؤسسة الحسن الثاني لمحاربة السرطان.....السالف الذكر، - ..... - العصبة المغربية لحماية الطفولة، - عقود الكراء كيفما كان أجلها ولو كانت غير محدودة الاجل. - عقود تفويت الاصول التجارية	المادة 129.-. الإعفاءات تعفى من واجبات التسجيل : I.-..... ..... III.-. المحررات ذات المنفعة الاجتماعية : 1°-..... ..... 10°- العقود المتعلقة بنشاط وعمليات: - مؤسسة الحسن الثاني لمحاربة السرطان.....السالف الذكر، - ..... - العصبة المغربية لحماية الطفولة، - ..... IV.-.....

التعديل رقم : 14

المادة 7 : البند -I-

المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
عدم تأزيم وضعية الشركات التي تعاني من خسائر وتنتظر تحسن الظرفية او التي في وضعية إعادة هيكلة	المادة 144.- الحد الأدنى للضريبة I.- الحد الأدنى للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل برسوم الدخول المهنية والفلاحية ألف- تعريف ..... دال- سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد السعر الأدنى للضريبة في <b>0,50%</b> ويحدد هذا السعر في : 0,25% بالنسبة للعمليات التي تقوم..... ..... .....	المادة 144.- الحد الأدنى للضريبة I.- الحد الأدنى للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل برسوم الدخول المهنية والفلاحية ألف- تعريف ..... دال- سعر الحد الأدنى للضريبة يحدد السعر الأدنى للضريبة في 0,75% ويحدد هذا السعر في : 0,25% بالنسبة للعمليات التي تقوم..... ..... .....

<p>تطبيق معدل 5 في المائة بدل 6 في المائة دعما لنشاط قطاع الخدمات</p>	<p>تطبيق معدل 5% في المائة بالنسبة لقطاع الخدمات</p>	
---	--	--

التعديل رقم : 15

**المادة 7 : البند -I-**

**المدونة العامة للضرائب**

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
	المادة 145.- مسك المحاسبة	المادة 145.- مسك المحاسبة
	..... VIII - ..... في هذه المدونة.	..... VIII - ..... في هذه المدونة.
يبيغي التروي في تنزيل هذه المادة لأننا نحتاج الثقة لتوسيع الوعاء الضريبي	<del>IX - يجب على الخاضعين للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل فيما يتعلق بالدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة، وكذا الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة أن يتوفروا على برنامج معلوماتي للفترة يستجيب لمعايير تقنية تحددها الإدارة طبقا للتزامات المنصوص عليها في III و IV أعلاه. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذا البند حسب أنشطة كل قطاع؛</del>	IX - يجب على الخاضعين للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل فيما يتعلق بالدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة، وكذا الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة أن يتوفروا على برنامج معلوماتي للفترة يستجيب لمعايير تقنية تحددها الإدارة طبقا للتزامات المنصوص عليها في III و IV أعلاه. وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذا البند حسب أنشطة كل قطاع؛
	.....	.....

التعديل رقم : 16  
المدونة العامة للضرائب

النص الاصيل	النص المقترح	تبرير التعديل
المادة 213 .- سلطة الإدارة التقديرية	المادة 213 .- سلطة الإدارة التقديرية .... V.تلتزم ادارة الضرائب: 1. بتحديد سقف تقني للاختلالات يضبط تطبيق مقتضيات المادة فيما يتعلق بالتشكيك في قيمة الاثباتات الانفة الذكر ويتم اخبار الملزم به. 2. الاخذ القبلي بعين الاعتبار للاثباتات المادية المقدمة من طرف الملزم لتبرير الاختلالات والتبرير الكتابي في حالة عدم القبول بها.	الهدف هو ترشيد المراجعات والرفع من فعاليتها وتجنب الشطط في استعمال مقتضيات هذه المادة مع تمكين الملزم من الضمانات اللازمة لتبرير الاختلالات مسعي لتقييد السلطة التقديرية للإدارة مفهوم السقف التقني هو مفهوم معمول به دوليا في عمليات المراجعة المالية (seuil de signification/matérialité)

التعديل رقم : 17  
المدونة العامة للضرائب

التعليق	التعديل المقترح	النص الأصلي
يهدف الاقتراح إلى إحياء المقتضى الوارد في قانون المالية للسنة المالية 2014، وسيمكن من تشجيع عمليات إعادة الهيكلة وخلق فاعلين اقتصاديين وطنيين. كما سيدعم عمليات تطوير الحكامة في المجموعات ذات الطابع العائلي	المادة 247.- دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية I.-..... ..... XXIV.- ألف- استثناء من أحكام المادة 67- II أعلاه، لا تفرض الضريبة على الأشخاص الذاتيين يساهمون بجميع سندات رأس المال التي يملكونها في شركة أو عدة شركات، في شركة قابضة مقيمة خاضعة للضريبة.....، شريطة استيفاء الشروط التالية : - أن تتم المساهمة المذكورة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2020؛ - أن يتم تقييم سندات رأس المال المساهم بها من قبل مراقب للحصص يتم اختياره من بين	المادة 247.- دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية I.-..... ..... XXIV.- ألف- استثناء من أحكام المادة 67- II أعلاه، لا تفرض الضريبة على الأشخاص الذاتيين يساهمون بجميع سندات رأس المال التي يملكونها في شركة أو عدة شركات، في شركة قابضة مقيمة خاضعة للضريبة.....، شريطة استيفاء الشروط التالية : - أن تتم المساهمة المذكورة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015؛ - أن يتم تقييم سندات رأس المال المساهم بها من قبل مراقب للحصص يتم اختياره من بين



<p>في مساهمتها المجهود التنموي.</p>	<p>الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي الحسابات؛ - أن تلتزم الشركة المستفيدة من المساهمة في عقد المساهمة بالاحتفاظ بالسندات المساهم بها لمدة أربع سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ المساهمة. أن يلتزم الخاضع..... .....</p>	<p>الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي الحسابات؛ - أن تلتزم الشركة المستفيدة من المساهمة في عقد المساهمة بالاحتفاظ بالسندات المساهم بها لمدة أربع سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ المساهمة. أن يلتزم الخاضع..... .....</p>
---	--	--

التعديل رقم : 18  
**المادة 7 : البند -I-**  
**المدونة العامة للضرائب**

التعليق	التعديل المقترح	النص كما جاء في المشروع
	المادة 250.- الإعفاءات .....	المادة 250.- الإعفاءات .....
يهدف الى ديمقراطية الولوج لخدمات لتأمين وتخفيف الضغط على الوسطاء اسوة بالصيادلة	VI.- المحررات ذات منفعة اجتماعية. 1°-..... ..... 16°-..... للركاب؛ 17°- مخالصات مبيعات الأدوية في الصيدليات. 18°- - مخالصات عمليات التأمين	VI.- المحررات ذات منفعة اجتماعية. 1°-..... ..... 16°-..... للركاب؛ 17°- مخالصات مبيعات الأدوية في الصيدليات.

التعديل رقم : 19

المادة 9

تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة

التعليق	التعديل المقترح	
<p>مقتضى غير دستوري يمس بمبدأ المساواة أمام القانون</p>	<p>الإلغاء</p>	<p>تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة</p> <p>المادة 9</p> <p>يتعين على الدائنين الحاملين لسندات أو أحكام قضائية تنفيذية نهائية ضد الدولة ألا يطالبوا بالأداء إلا أمام مصالح الأمر بالصرف للإدارة العمومية.</p> <p>في حالة صدور قرار قضائي نهائي اكتسب قوة الشيء المقضي به، يدين الدولة بأداء مبلغ معين. يتعين الأمر بصرفه داخل أجل أقصاه ستون (60) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ القرار القضائي السالف ذكره في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة بالميزانية.</p> <p>يتعين على الأمرين بالصرف إدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأحكام القضائية في حدود الإمكانيات المتاحة بميزانياتهم، وإذا أدرجت النفقة في اعتمادات تبين أنها غير كافية، يتم عندئذ تنفيذ الحكم القضائي عبر الأمر بصرف المبلغ المعين في حدود الاعتمادات المتوفرة بالميزانية، على أن يقوم الأمر بالصرف باتخاذ كل التدابير الضرورية لتوفير الاعتمادات اللازمة لأداء المبلغ المتبقي في ميزانيات السنوات اللاحقة.</p> <p>غير أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع أموال وممتلكات</p>

التعديل رقم: 20

إحداث المادة 17 المكررة

إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يسمى "صندوق التأهيل الاجتماعي"

التعليل	التعديل المقترح	
<p>تخصيص نسبة من ميزانية الدولة لخلق صندوق التأهيل الاجتماعي للمهنيين قصد تمويل مشاريع التغطية الصحية ومعاشات التقاعد لفائدة المهنيين</p>	<p>رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالتغطية الصحية لفائدة المهنيين ، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2019، حساب مرصد لأموال خصوصية يسمى " صندوق التأهيل الاجتماعي " ويكون وزير التشغيل هو الأمر بقبض موارده وصرف نفقاته</p>	